طبيعة علاقات التنسيق بين " اللجنة الأولمبية المصرية " و نقابة المهن الرياضية.(مقال علمي)

أ.د/ كمال الدين عبدالرحمن درويش
أستاذ الإدارة الرياضية المتفرغ - قسم الإدارة الرياضية / كلية علوم الرياضة بنين / جامعة حلوان

أ.د/ حسين عمر أمين السمري
أستاذ الإدارة الرياضية المتفرغ - قسم الإدارة الرياضية / كلية علوم الرياضة بنين / جامعة حلوان

أ.د/ أشرف عبد المعز عبد الرحيم محمد
أستاذ إقتصاديات الرياضة المتفرغ – قسم الإدارة الرياضية / كلية علوم الرياضة بنين / جامعة حلوان

م.م/ أحمد محمود زيدان
مدرس مساعد بقسم الإدارة الرياضية – كلية علوم الرياضة بنين / جامعة حلوان ، و مسجل لنيل درجة دكتوراة الفلسفة في التربية البدنية و الرياضة / تخصص إدارة الرياضية

Doi: 10.21608/jsbsh.2025.391155.3049

المقدمة.

تمثل الرياضة المصرية قطاع حيوي من القطاعات النشطة في الدولة المصرية و ذلك لقوة و كثرة و تنوع المنظمات العاملة في ذلك المجال حيث تتشكل الرياضة المصرية من قطاعات مختلفة (حكومية/أهلية/نوعية/خاصة)، وهذه القطاعات تحتوي العديد من المنظمات (لجنة أولمبية / إتحادات / أندية / مراكز شباب .. و غيرها) التي تؤثر بقدر كبير في الإقتصاد المصري و تساهم بشكل فعال في الدخل القومي المصري و تؤثر فيه و تتأثر به و ذلك يضع هذه المنظمات أمام حتمية إتباع نظام إقتصادي كفء يحقق لها القدرة الإنتاجية الفعالة (أرباح / خدمات) و يجعلها قادرة على الإستمرار في تحقيق أهدافها بجودة عالية في ضوء إمكاناتها و مواردها المتاحة و يتيح لها الوفاء بالإلتزامات الإقتصادية الحالية و المستقبلية دون ضعف كفاءتها الإقتصادية (٨ : ٤).

وتعتبر " **اللجنة الأولمبية المصرية** " هي مظلة الرياضة والنشاط البدني والشبابي ، وهي الجهة المسئولة عن المشاركة في الدورات الأولمبية و العالمية و الإقليمية و القارية ، كما تعد المظلة الكبرى للرياضة المصرية والتي ترعى الحركة الأولمبية في " **جمهورية مصر العربية** " ، و تمثل الدولة المصرية في الدورات المجمعة (الألعاب الأولمبية الصيفية/ الألعاب الأولمبية الشتوية/ الألعاب الأولمبية الصيفية للشباب/ ألعاب البحر المتوسط/ الألعاب العربية / الألعاب الإفريقية / ألعاب التضامن الإسلامي / ألعاب الفرنكوفون) ، وهي التي تنظمها إذا إقيمت هذه الدورات داخل جمهورية مصر العربية (٣٣).

و نقابة " **المهن الرياضية** " لها الشخصية الإعتبارية و تباشر نشاطها في إطار السياسة العامة لجمهورية مصر العربية ، ويكون المقر الرئيسي للنقابة بمدينة القاهرة ، ويجوز لها أن تنشئ فروعاً على مستوى الجمهورية ، وتتكون النقابة من الشعب الأساسية (التعليم / التدريب / الإدارة في المجالات الرياضية) (٥ : ٤٨٨).

ويعد التنسيق (التعاون والتكامل والتفاهم) من المهمات الأساسية للذين يتحملون مسؤولية وإدارة المؤسسات والمنظمات الرياضية إذ يجب علىهم تحقيق التجانس والترابط بالأماكن التي يعملون بها والتوفيق بين أنشطتها حتى يمكنهم تحقيق الأهداف المرسومة بقدر من الكفآية والفاعلية ، فكل منهم يجب أن يقوم بالوظيفة التنسيقية في مكان عمله إضافة إلى إشتراك العاملين معه من أجل خلق روح التعاون والترابط فيما بينهم من خلال تبادل وجهات النظر وإزالة جميع المعوقات والتقاطعات التى قد تحدث أثناء العمل وتنفيذ خطط عملهم بالأسلوب الصحيح وهذا لا يتم إلا إذا كان العاملين يتمتعون بإدراك واسع وحرية بالتعبير والتفكير، كما يساعد التنسيق في وضوح الرؤية و تحديد المهام والتعاون والتفاهم لأنه يوضح التوصيف الوظيفي للمؤسسات وإداراتها وأقسامها وموظيفها بالطريقة المطلوبة للوصول للهدف (37).

مشكلة الدراسة.

تعتبر قضية التنسيق بين " **الجهات الحكومية** " و" **الأهلية** " الرياضية بالدولة ، من القضايا التي يجب الإعتناء بها ، و إيلاؤها أهمية كونها تشكل عنصراً مهماً في رسم الإستراتيجيات المستقبلية ، و الخلل الإداري لا يعني سوء النية بالضرورة ، إلا أنه يجب أن يكون هناك بين الوزارات (إدارة / قسم / وحدة .. غيرها) يكون من شأنها أن تنسق بين الوزارات و أن تكون هي الواجهة في المتابعة ، إلا أن سهولة التواصل الحالي عبر قنوات الإتصال الحديثة كالإنترنت سهّل عملية التواصل ، بحيث تتواجد جهات تنسيقية بين الجهات قبل و أثناء و بعد التطبيق يكون عملها أن تضمن كل جهة أن تؤدي عملها المهناط بها ، كما هو النظام المعمول به في أكثر دول العالم (٣٧).

و تعتبر " **اللجنة الأولمبية المصرية** " هي مظلة الرياضة و النشاط البدني و الشبابي ، و هي الجهة المسئولة عن المشاركة في الدورات الأولمبية و العالمية و الإقليمية و القارية ، و تُعد " **اللجنة الأولمبية الدولية** " هي أعلى سلطة رياضية في العالم ، فهي تدير الحركة الأولمبية العالمية عن طريق أجهزتها و اللجان الأولمبية الوطنية المهنضوية تحت لوائها ، و هي تدير الحركة الرياضية في العالم عن طريق الإتحادات الدولية و المنظمات الرياضية المختلفة.

كما تقوم بتسيير " الحركة الرياضية المصرية " و إيمانها بضرورة إستقرار هذه الحركة ، و أهمية تحقيق التوازن بين نصوص قانون " **٧١ لسنة ٢٠١٧ م بإصدار قانون الرياضة** " و المواثيق الدولية (الميثاق الأولمبي) المنظمة لنشاط الهيئات الرياضية ، خاصةً في ظل ما نصت علىه المادة ٨٤ من الدستور المصري القائم بأن ينظم " **شئون الرياضة و الهيئات الأهلية** " و فقاً للمعايير الدولية ، لذلك تم توسيع سلطات " **اللجنة الأولمبية المصرية** " و فقاً لهذا القانون بتنظيم النشاط الرياضي الأولمبي في مصر ، و ذلك من خلال إشرافها على الإتحادات الرياضية و الأندية و وضع و إصدار " **اللوائح الإسترشادية للنظام الأساسي للهيئات الرياضية** ".

و لا يقتصر عمل " المنظمات و الهيئات الرياضية (**اللجنة الأولمبية المصرية / وزارة الشباب و الرياضة / الإتحادات الرياضية / الأندية الرياضية .. و غيرها**) ، في أي بلد من بلدان العالم على الإهتمام بالنشاطات و التنظيمات المحلية ، بل يتعداه إلى الإنفتاح على العالم الخارجي بهدف توطيد العلاقات بين الأجهزة و التنظيمات الرياضية المحلية و الوطنية و الدولية ، من أجل تحقيق الأهداف التربوية للحركة الرياضية و تعميقها و توفير الروابط بين التنظيم الوطني و التنظيمات الدولية.

و قد تختلف أطر " **التنظيمات الرياضية** " من بلد إلى آخر إلا أنها تتشابه في الأصول والجوهر ، فالأندية الرياضية والهيئات التربوية والمدارس هي القاعدة الواسعة و الأساسية لتعليم مبادئ الألعاب الرياضية و فنونها ، يأتي بعد ذلك دور الإتحادات الرياضية التي تشرف على حسن تنفيذ الألعاب و تنظيمها بينهم وعلى تطبيق الأنظمة الدولية الخاصة بها ، و من ثم تجتمع هذه الإتحادات في إطار " **اللجنة الأولمبية الوطنية** " التي تُمثل السلطة العليا للرياضة في البلاد (٣٤).

و مهما تعددت و إختلفت " **التنظيمات الرياضية** " من دولة إلى أخرى فإن المنظمات الرياضية (**اللجنة الأولمبية المصرية/الإتحادات الرياضية / الأندية الرياضية .. و غيرها**) فيها تبقى خاضعة من الناحية الفنية على الأقل للقواعد والأسس التي تتبناها الهيئات و المنظمات الدولية.

و علاقات التنسيق في المنظمات الرياضية ذات العلاقة (الصلة) (**اللجنة الأولمبية المصرية / وزارة الشباب و الرياضة / الإتحاد الرياضي المصري للجامعات / الإتحاد المصري للرياضة المدرسية / نقابة المهن الرياضية .. و غيرها**) تكاد لا تكون موجودة (قليلة / ضعيفة / نادرة .. و غيرها).

و يعتبر غياب التنسيق بين المنظمات الرياضية ذات العلاقة (الصلة) (**اللجنة الأولمبية المصرية / وزارة الشباب و الرياضة / الإتحاد الرياضي المصري للجامعات / الإتحاد المصري للرياضة المدرسية / نقابة المهن الرياضية .. و غيرها**) ، يؤدي إلى العديد من المشاكل و منها :

- ضعف (إنعدام / تراجع .. وغيرها) التنسيق بين هذه الجهات (**اللجنة الأولمبية المصرية / وزارة الشباب و الرياضة / الإتحاد الرياضي المصري للجامعات / الإتحاد المصري للرياضة المدرسية / نقابة المهن الرياضية .. و غيرها**) يؤدي إلى تكرار الجهود و الموارد.
- تتسم العلاقات بين المنظمات الرياضية ذات العلاقة (الصلة) (**اللجنة الأولمبية المصرية / وزارة الشباب و الرياضة/الإتحاد الرياضي المصري للجامعات/ الإتحاد المصري للرياضة المدرسية/ نقابة المهن الرياضية .. و غيرها**) بطابع **التنسيق غير الرسمي** ، حيث تعتمد على الأشخاص المعنيين بدلاً من الإجراءات المكتوبة (**واضحة / معتمدة / معلنة / موثقة / مفعلة**).
- تعمل كل جهة (**اللجنة الأولمبية المصرية / وزارة الشباب و الرياضة / الإتحاد الرياضي المصري للجامعات / الإتحاد المصري للرياضة المدرسية / نقابة المهن الرياضية .. و غيرها**)

بشكل منفصل دون إستغلال التنسيق مع المنظمات الرياضية ذات العلاقة (الصلة) لتحقيق نتائج أفضل.

– نقص التعاون و العمل الجماعي بين هذه الجهات (**اللجنة الأولمبية المصرية / وزارة الشباب و الرياضة / الإتحاد الرياضي المصري للجامعات / الإتحاد المصري للرياضة المدرسية / نقابة المهن الرياضية .. و غيرها**) يؤدي إلى ضعف التخطيط المشترك ، مما يمنع تحقيق أهداف رياضية مشتركة و تطوير الرياضة بشكل شامل ، هذا الوضع يؤدي إلى هدر في الموارد و الجهود ، حيث يمكن أن تتكرر الأنشطة أو المشاريع (مراكز متخصصة لإعداد القادة[١].. و غيرها) بدون إستفادة.

– ضعف علاقات التنسيق بين المنظمات الرياضية ذات العلاقة (الصلة) (**اللجنة الأولمبية المصرية / وزارة الشباب و الرياضة / الإتحاد الرياضي المصري للجامعات / الإتحاد المصري للرياضة المدرسية / نقابة المهن الرياضية .. و غيرها**) في بعض القضايا و القرارات و من أهمها (أزمة عزل رئيس اللجنة الأولمبية المصرية عام ٢٠٢٤ م / أزمة مباراة القمة ١٣٠ بين النادي الأهلي و نادي الزمالك بالدوري عام ٢٠٢٥ م .. و غيرها) التي تؤثر على الرياضة المصرية من ناحية تطبيق اللوائح و لا زالت تؤثر، كما إنها تؤثر على سمعة الرياضة المصرية.

– علاقات التنسيق و التعاون و مذكرات التفاهم بين المنظمات الرياضية ذات العلاقة (الصلة) (**اللجنة الأولمبية المصرية / وزارة الشباب و الرياضة / الإتحاد الرياضي المصري للجامعات / الإتحاد المصري للرياضة المدرسية / نقابة المهن الرياضية .. و غيرها**) غير مؤسسية (**غير مكتوبة غير واضحة / ليست معتمدة / غير معلنة / غير موثقة / غير مفعلة**).

هدف الدراسة.

هدفت الدراسة إلى " **تحديد مدى طبيعة علاقات التنسيق بين اللجنة الأولمبية المصرية و نقابة المهن الرياضية** " ، و ذلك من خلال التعرف على :

١ – ماهية " اللجنة الأولمبية المصرية ".

٢ – طبيعة عمل " اللجنة الأولمبية المصرية ".

٣ – ماهية " نقابة المهن الرياضية ".

٤ – طبيعة عمل " نقابة المهن الرياضية "

تساؤلات الدراسة.

- ما ماهية " اللجنة الأولمبية المصرية ".
- ما هي طبيعة عمل " اللجنة الأولمبية المصرية ".

---

[١] أو ما يقابلها في المسمى أو المفهوم أو السلطة أو الإختصاص أو الوظيفة أو الدور أو المهام.

- ما ماهية نقابة المهن الرياضية ".
- ما هي طبيعة عمل نقابة المهن الرياضية ".

مسلمات الدراسة.

وتضمنت مسلمات الدراسة على الحقائق المؤكدة و التي يقبل الجميع بصدقها دون الحاجة لوضع البراهين والإثباتات لها ، وقد جاءت على النحو التالي :

- جمهورية مصر العربية دولة ذات مكانة هامة و تمتلك حضارة تاريخية كبيرة بين شعوب الأرض ، فضلاً عن أنها من أكبر الدول العربية ، وأكثرها تأثيراً (سياسياً / إجتماعياً / عسكرياً / ثقافياً / إقتصادياً " سابقاً " .. وغيرها).
- تنص المادة ٨٤ من دستور جمهورية مصر العربية على " ممارسة الرياضة حق للجميع ، وعلى مؤسسات الدولة والمجتمع إكتشاف الموهوبين رياضياً ورعايتهم، وإتخاذ ما يلزم من تدابير لتشجيع ممارسة الرياضة ، وينظم القانون شئون الرياضة والهيئات الرياضية الأهلية وفقاً للمعايير الدولية ، وكيفية الفصل فى المنازعات الرياضية "[٢].
- اللجنة الأولمبية المصرية هي مظلة الرياضة و النشاط البدني والشبابي ، وهي الجهة المسئولة عن المشاركة في الدورات الأولمبية و العالمية والإقليمية والقارية ، كما تعد المظلة الكبرى للرياضة المصرية والتي ترعى الحركة الأولمبية في جمهورية مصر العربية و تمثل الدولة المصرية في الدورات المجمعة (الألعاب الأولمبية الصيفية/ الألعاب الأولمبية الشتوية/ الألعاب الأولمبية الصيفية للشباب / ألعاب البحر المتوسط / الألعاب العربية / الألعاب الإفريقية / ألعاب التضامن الإسلامي / ألعاب الفرنكوفون .. وغيرها) وهي التي تنظمها إذا إقيمت هذه الدورات داخل جمهورية مصر العربية.
- التنسيق الإداري الممتاز هو الموجود مسبقاً بين المنظمات ذات العلاقة (الصلة) ، و يجب أن يكون " واضحاً / مكتوباً / معتمداً / معلناً / موثقاً / مفعلاً ".
- التشريعات الرياضية (القوانين / اللوائح / القرارات " الوزارية ، الإدارية ، التنفيذية ، الفنية " / التعميمات / التعليمات / السياسات .. و غيرها) تُعد إنعكاس للنظام السياسي و النظام الإقتصادي و النظام الإداري المُطبق داخل الدولة – أي دولة بما في ذلك مصر –.

– علاقات التنسيق و التعاون و مذكرات التفاهم بين " اللجنة الأولمبية المصرية " و المنظمات ذات العلاقة (الصلة) مثل (وزارة الشباب و الرياضة / الإتحاد الرياضي المصري للجامعات / الإتحاد المصري للرياضة المدرسية / نقابة المهن الرياضية .. و غيرها) غير (مكتوبة / واضحة / معتمدة / معلنة / موثقة / مفعلة).

هذا النوع من الخط يدل على نص أصلي.

أهم التعاريف الإجرائية المستخدمة في الدراسة.

يقصد بالتعريفات الإجرائية المستخدمة في الدراسة أهم المفاهيم و المعاني و الكلمات المفتاحية و الإصطلاحية المستخدمة في متن الدراسة.

اللجنة الأولمبية المصرية.

" هي مظلة الرياضة والنشاط البدني و الشبابي ، و هي الجهة المسئولة عن المشاركة في الدورات والبطولات الأولمبية والعالمية و الإقليمية ، كما تعد المظلة الكبرى للرياضة المصرية والتي ترعى الحركة الأولمبية في " **جمهورية مصر العربية** " ، وتمثل الدولة المصرية في الدورات المجمعة (الألعاب الأولمبية الصيفية / الألعاب الأولمبية الشتوية / الألعاب الأولمبية الصيفية للشباب / ألعاب البحر المتوسط/الألعاب العربية/ الألعاب الإفريقية/ ألعاب التضامن الإسلامي/ ألعاب الفرنكوفون) ، و هي التي تنظمها إذا إقيمت هذه الدورات داخل جمهورية مصر العربية ".

نقابة المهن الرياضية.

تكون لها الشخصية الإعتبارية و تباشر نشاطها فى إطار السياسة العامة للدولة ، ويكون المقر الرئيسى للنقابة مدينة القاهرة ، و يجوز لها أن تنشئ فروعاً على مستوى الجمهورية ، وتتكون النقابة من الشعب (التعليم / التدريب / الإدارة في المجال الرياضي) (٥ : ٤٨٨).

التنسيق.

هو " الترتيب المنظم للجهود الجماعية لتوفير وحدة العمل في السعي لتحقيق الأهداف المشتركة " (37).

مذكرات التفاهم[٣].

هي " إتفاقية تتم بين طرفين أو أكثر، تعكس التفاهم المتبادل بين الأطراف المشاركة في شراكة أومشروع مّا ، و توضح هذه الوثيقة النوايا المتبادلة للأطراف المعنية و توقعاتها و مسؤولياتها و تمثل إطاراً للتعاون و التفاوض " ، و أن تكون مكتوبة و واضحة و معتمدة و معلنة و موثقة و مفعلة.

الدراسات المرجعية.

إحتوت الدراسات المرجعية على دراسات أُجريت في البيئة العربية و دراسات أُجريت في البيئة الأجنبية ، و قد إشتملت الدراسات التي أُجريت في البيئة العربية على عدد (٣) دراسات ، و إشتملت الدراسات التي أُجريت في البيئة الأجنبية على عدد (٣) دراسات ، و قد قام الباحثون بترتيبها من الأقدم إلى الأحدث.

٣- مذكرات التفاهم أو ما يقابلها في المسمى أو المفهوم أو الوظيفة أو الدور أو المهام.

دراسات أجريت في البيئة العربية.

- أجرى وائل طلعت نبه سليمان (١٩٩٩م)(١٦) دراسة بعنوان " تقنين العلاقة بين المجلس الأعلى للشباب و الرياضة وبين اللجنة الأولمبية المصرية و إتحادات المنازلات.
- أجرى ناجي إسماعيل حامد (١٩٩٩م)(١٥) دراسة بعنوان " التخطيط في الإتحادات الرياضية الأولمبية في ضوء إستراتيجية الرياضة المصرية.
- أجرى حسام رضوان كامل عام (٢٠٠٠م)(٧) بحث بعنوان إقتصاديات الإتحادات الرياضية الأولمبية المصرية – دراسة تحليلية – ".

دراسات أُجريت في البيئة الأجنبية.

- أجرى ديفيد بكال David Bakal (٢٠٠٤م)(٢٥) دراسة عنوانها " إستراتيجية العمل الجماعي لتقويم العمل الإداري داخل المنظمات الرياضية بولآية فلوريدا الأمريكية ".
- أجرى ميشال ليشنر Michael Lechner (٢٠٠٩ م)(٢٩) دراسة عنوانها " التأثيرات بعيدة المدي للأنشطة الرياضية الفردية على سوق العمل و الصحة ".
- أجرى كلاً من كريستيان بفيفير و توماس كورنيليبين Christia Pfeifer, Thomas Corneliben (٢٠١٠م)(٢٣) دراسة عنوانها " تأثير المشاركة في الرياضة على التحصيل الدراسي – دليل جديد من ألمانيا – ".

إجراءات الدراسة.

يقصد بإجراءات الدراسة مجموعة الخطوات اللازم عملها قبل تنفيذ الدراسة وتشمل إختيار كلاً من المهنهج المستخدم والعينة (العينات) التي يتم تطبيق أدوات الدراسة عليها والأدوات المستخدمة في جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالدراسة.

منهج (طريقة) الدراسة.

إستخدم الباحثون المهنهج الوصفي – الدراسات التحليلية (التفسيرى / الناقد) و دراسة الحالة (حالة التنسيق بين اللجنة الأولمبية المصرية و المنظمات الرياضية ذات العلاقة) ، و هذا النوع من الدراسات يعتمد على التحليل المضمون للوثائق و البيانات و المعلومات المرتبطة بموضوع الدراسة.

مجتمع الدراسة.

إشتمل مجتمع الدراسة على " الوثائق والمراجع العلمية والكتب والقوانين و اللوائح والقرارات المُتعلقة بموضوع الدراسة "، والتي إحتوت على بيانات ومعلومات وحقائق ومعارف ترتبط بمتغيرات الدراسة ، وكذا عدداً محدوداً من الخبراء الأكاديميين المتخصصين في مجال تطبيقات الإدارة الرياضية وإقتصاديات الرياضة وإعداد التشريعات والقوانين واللوائح الرياضية وعلم الإجتماع الرياضي و إدارة المنظمات الرياضية.

عينة الدراسة.

تكونت عينة الدراسة من النص القائم لبعض القوانين و اللوائح المنظمة للرياضة و قد تمثلت أهمها فيما يلي:

- **" القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ م و المعدل بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٨ م بشأن الهيئات الخاصة للشباب و الرياضة ".**
- **" القانون رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧ م بإصدار قانون الرياضة " (مرفق ٢).**
- **" لائحة النظام الأساسي للجنة الأولمبية المصرية لسنة ٢٠٢٠ م " (مرفق ٣).**
- **" قانون إنشاء نقابة المهن الرياضية ١٩٨٧ م ".**
- **" اللوائح الإسترشادية للنظام الأساسي للهيئات الرياضية "(الإتحادات الرياضية / الأندية الرياضية).**

أدوات جمع البيانات.

إستخدم الباحثون أكثر من أداة واحدة في جمع البيانات الخاصة بالدراسة ، ويرجع ذلك لطبيعة الدراسة من حيث مشكلتها وأهدافها والمنهج المستخدم وعينة الدراسة.

المقابلة الشخصية المفتوحة.

إستخدم الباحثون المقابلة الشخصية المفتوحة كأداة لجمع البيانات المتعلقة بالدراسة ، حيث تمت المقابلة مع بعض الخبراء من أساتذة الإدارة الخبراء الأكاديميين في مجال الإدارة الرياضية و إعداد القوانين واللوائح وإقتصاديات الرياضة وعلم النفس والإجتماع الرياضي وإدارة المنظمات الرياضية.

توصيف المقابلة الشخصية المفتوحة.

أجرى الباحث مقابلة مع بعض الخبراء الأكاديميين في مجال (الإدارة الرياضية) وخاصة ممَن قاموا بإجراء بعض الدراسات الخاصة بموضوع البحث ، و قيادات مهنية (المدير التنفيذي للجنة الأولمبية المصرية ، وسكرتير عام الإتحاد الرياضي المصري للجامعات) و خاصة ممَنْ كان منهم له إهتمامات ذات صلة بموضوع البحث ، و بلغ عددها (4) مقابلات شخصية ، وذلك وفقاً لتواريخ مختلفة لتحديد طبيعة علاقات التنسيق الموجودة مع المنظمات الرياضية ذات العلاقة (الصلة).

المقابلة الشخصية الأولي.

قام الباحث بمقابلة الأستاذ الدكتور " **أماني محمد الشريف** " أستاذ الإدارة الرياضية – قسم الإداة الرياضية / كلية علوم الرياضة للبنين – جامعة حلوان ، في (٥ / ٠٤ / ٢٠٢٥ م) " بكلية علوم الرياضة للبنين / جامعة حلوان " ، والذي أتاح الفرصة للباحث بتكوين مفاهيم أساسية حول طبيعة علاقات التنسيق الموجودة بين اللجنة الأولمبية المصرية و المنظمات ذات العلاقة (الصلة).

المقابلة الشخصية الثانية.

قام الباحث بمقابلة " **المدير التنفيذي للجنة الأولمبية المصرية** " ، في (٦ / ٠٤ / ٢٠٢٥ م) بمقر اللجنة الأولمبية المصرية ، وتناولت المقابلة بعض ما يتعلق باللجنة الأولمبية المصرية (مفهومها / إختصاصاتها / هيكلها التنظيمى و الإداري .. و غيرها) ، و تمثلت نتائج هذه المقابلة في تحديد طبيعة علاقات التنسيق الموجودة بين اللجنة الأولمبية المصرية و المنظمات الرياضية ذات العلاقة (الصلة) (**وزارة الشباب و الرياضة / وزارة التعليم العالي و يمثلها** " **الإتحاد الرياضي المصري للجامعات** " / **وزارة التربية و التعليم و يمثلها** " **الإتحاد المصري للرياضة المدرسية** " / **نقابة المهن الرياضية / الإتحادات الرياضية / الأندية الرياضية**).

المقابلة الشخصية الثالثة.

قام الباحث بمقابلة " **سكرتير عام الإتحاد الرياضي المصري للجامعات** " ، في (٢٠ / ٠٥ / ٢٠٢٥ م) بمقر الإتحاد الرياضي المصري للجامعات بجامعة القاهرة ، و تناولت المقابلة طبيعة عمل الإتحاد الرياضي المصري للجامعات (مفهومه / إختصاصاته / هيكله التنظيمى و الإداري) ، و التعرف على الأنشطة أو فعاليات بين اللجنة الأولمبية المصرية و وزارة التعليم العالي و يمثلها " الإتحاد الرياضي المصري للجامعات ".

المقابلة الشخصية الرابعة.

قام الباحث بمقابلة الأستاذ الدكتور " **محمد إبراهيم بلال** " أستاذ طرق تدريس التربية الرياضية – قسم مناهج و طرق تدريس التربية الرياضية / كلية علوم الرياضة للبنين – جامعة حلوان ، في (٥ / ٠٤ / ٢٠٢٥ م) " بكلية علوم الرياضة للبنين / جامعة حلوان " ، و تناولت المقابلة طبيعة عمل الإتحاد المصري للرياضة المدرسية (مفهومه / إختصاصاته / هيكله التنظيمى و الإداري .. وغيرها) ، و كذا التعرف على الأنشطة أو فعاليات بين اللجنة الأولمبية المصرية و وزارة التربية و التعليم و يمثلها " الإتحاد المصري للرياضة المدرسية ".

المسح المرجعي.

قام الباحثون بإجراء مسح مرجعي تحليلي لبعض المراجع العلمية المتخصصة و الدراسات المرجعية و المرتبطة بموضوع الدراسة و من أهمها مراجع و دراسات متخصصة في الإدارة و الإدارة الرياضية ، و مجموعة من التشريعات و القوانين و اللوائح و النظم المتعلقة بموضوع الدراسة.

التحليل التفسيرى للوثائق والسجلات.

إستخدم الباحثون " التحليل التفسيرى للوثائق و السجلات " كأداة لجمع البيانات ، وذلك من خلال تحليل وثائق القوانين واللوائح التي تنظمت شئون الرياضة المصرية.

الدراسة الأساسية.

وقد إحتوت الدراسة التطبيقية على **طبيعة علاقات التنسيق بين " اللجنة الأولمبية المصرية "و " نقابة المهن الرياضية " من حيث** الماهية (نشأتها / مفهومها) ، و طبيعة عملها (إختصاصاتها / دورها / قيمها / الهيكل التنظيمي " تكوينها ") و طبيعة علاقات التنسيق ، وأهم الإستنتاجات.

ماهية اللجنة الأولمبية المصرية.

تعمل اللجنة الأولمبية الوطنية (المصرية) على خدمة الإنسان ، وتنمية مؤهلاته البدنية والذهنية في مجتمع الدولة بدون تمييز من أي نوع كان و التصدي لها في إطار المبادئ الأولمبية المبنية على التفاهم المتبادل في مناخ من النزاهة و الإحترام و التسامح و الصداقة و المشاركة والتضامن والروح الرياضية و اللعب النظيف (38).

وتعرف " **اللجنة الأولمبية المصرية** " تعرف بإختصاراً EOC ، و هي منظمة مدنية أهلية رياضية غير ربحية ، و مقرها القاهرة ، وتعتبر اللجنة الوطنية الأولمبية في " **جمهورية مصر العربية** " وهي جزء من " **اللجنة الأولمبية الدولية** " ، إنشأت في ١٣ يونيو عام ١٩١٠ م ، و إنضمت للجنة الأولمبية الدولية في نفس العام ، و " **مصر** " هي الدولة الرابعة عشرة التي إنضمت للجنة الأولمبية الدولية IOC (٣٣).

مفهوم اللجنة الأولمبية المصرية.

تعتبر " **اللجنة الأولمبية المصرية** " هي مظلة الرياضة و النشاط البدني و الشبابي ، و هي الجهة المسئولة عن المشاركة في الدورات الأولمبية و العالمية و الإقليمية و القارية ، كما تعد المظلة الكبرى للرياضة المصرية و التي ترعى الحركة الأولمبية في " **جمهورية مصر العربية** " ، و تمثل الدولة المصرية في الدورات المجمعة (الألعاب الأولمبية الصيفية / الألعاب الأولمبية الشتوية / الألعاب الأولمبية الصيفية للشباب / ألعاب البحر المتوسط / الألعاب العربية / الألعاب الإفريقية / ألعاب التضامن الإسلامي / ألعاب الفرنكوفون .. و غيرها) ، و هي التي تنظمها إذا إقيمت هذه الدورات داخل " **جمهورية مصر العربية** " (٣٣).

و في ظل التغيرات التي طرأت على هيكلة الرياضة المصرية ، أصبحت " **اللجنة الأوليمبية المصرية** " الجهة المهنوطة بتنظيم النشاط الرياضى في " **جمهورية مصر العربية** " ، و هي وحدها التي لها الحق في تمثيل " **جمهورية مصر العربية** " في الدورات الدولية و العالمية و القارية و الإقليمية و المحلية سواء التي تعقد داخل " **جمهورية مصر العربية** " أو خارجها.

والمساهمة في تنظيم وإقامة الدورات والمهنافسات الرياضية والفعاليات والأحداث والمؤتمرات والإجتماعات والندوات والملتقيات الرياضية المرتبطة بالحركة الأولمبية أو الميثاق الأولمبي ، أو ذات العلاقة بالمبادئ الأساسية للحركة الأولمبية الوطنية أو رسالة اللجنة ، و المشاركة

بها ، سواء كانت وطنية أو إقليمية أو دولية ، والتي من شأنها أن تعزز رسالة اللجنة و مبادئها الأساسية (٣٩).

و هذا كله ما يجيب على التساؤل الأول للدراسة و ه "التعرف على ماهية " اللجنة الأولمبية المصرية ".

طبيعة عمل اللجنة الأولمبية المصرية.

اللجنة الأولمبية الوطنية (المصرية) هي أحد المكونات الثلاثة للحركة الأولمبية ، إلى جانب " **اللجنة الأولمبية الدولية** " و" **الإتحادات الرياضية الدولية** " و يتمثل دورهم في ضمان تمثيل بلدانهم في الألعاب الأولمبية.

أدوار اللجنة الأولمبية المصرية.

نشر المبادئ الأساسية و قيم الفكر الأولمبي في " **جمهورية مصر العربية** " و بوجه خاص في مجال الرياضة و التعليم عن طريق نشر البرامج التعليمية الأولمبية على كافة المستويات في المدارس و كليات ومعاهد التربية الرياضية و البدنية و بالإضافة إلى تشجيع إنشاء المؤسسات المختصة بالتعلم الأولمبي مثل الأكاديميات الأولمبية الأهلية و المتاحف الأولمبية و البرامج الأخرى بما فيها البـــرامج الثقافية ذات الصلة بالحركة الأولمبية ، و يمكن أن تتخلص أهم أدوار " **اللجنة الأولمبية المصـــرية** " فيما يلي :

- ضمان الالتزام بالميثاق الأولمبي في مصر.
- تشجيع تطوير رياضة المحترفين و الرياضة للجميع.
- المساعدة على تدريب الإداريين الرياضيين عن طريق تنظيم دورات تدريبية و ضمان أن مثل هذه الدوارات تسهم في نشر المبادئ الأساسية للفكر الأولمبي.
- إتخاذ الإجراءات اللازمة ضد أي شكل من أشكال التفرقة العنصرية و العنف في المجال الرياضي.
- تبني و تطبيق القانون الدولي لمكافحة المهنشطات.
- تشجيع و دعم الإجراءات ذات الصلة بالرعالإدارية الطبية و الصحية للاعبين (٣٣).

اللجنة الأولمبية المصرية في ظل " القانون رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧ م بشأن الرياضة ".

على مستوى " **اللجنة الأوليمبية المصرية** " ، فقد باتت وفقاً للقانون الجهة الوحيدة المهنوطة " **بتنظيم النشاط الرياضي الأوليمبي** " في " **جمهورية مصر العربية** " ، و ذلك من خلال رعايتها على الإتحادات الرياضية و الأندية و مراكز الشباب المشاركة في الإتحادات الرياضية ، و لم يقتصر التغيير على مستوى اللجنة الأولمبية فقط ، بل إرتفع بمستوى " **اللجنة البارالمبية المصرية** " إلى منظمة لها الشخصية الإعتبارية تكون مسئولة عن رعالإدارية الرياضات المدرجة في البرنامج البارالمبي و هي وحدها التي لها الحق في تمثيل الدولة في الدورات الدولية و العالمية و الإقليمية

القارية و المحلية سواء التي تقام داخل مصر أو خارجها (١٧ : ٢١) ، يمكن إجمال أهم مخرجات " **اللجنة الأولمبية المصرية** " وفقاً " **للقانون رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧ م بشأن الرياضة** " فيما يلي :

– تضع لائحة إسترشادية للنظم الأساسية للهيئات الرياضية تقوم بإرسالها إلى تلك الهيئات.

– يشترط موافقة (إعتماد) اللجنة الأولمبية المصرية على الأنظمة الأساسية لأعضاء الجمعيات العمومية للإتحادات الرياضية قبل نشرها في الوقائع المصرية.

– تنمية الحركة الأولمبية المصرية في جمهورية مصر العربية و تعزيزها و حمايتها وفقاً لأحكام الميثاق الأولمبي.

– تنظيم النشاط الرياضي في جمهورية مصر العربية و تنسيق هذا النشاط بين مختلف الإتحادات الأعضاء.

– تمثل " **جمهورية مصر العربية** " في الدورات الأولمبية و العالمية و القارية و الأقليمية الخاصة بالألعاب الرياضية ، سواء إقيمت داخل الجمهورية أو خارجها ، و العمل على تنظيمها في جمهورية مصر العربية.

– تتولي " **اللجنة الأولمبية المصرية** " تقديم ملفات إستضافة دورة الألعاب الأولمبية و غيرها من المسابقات و الأحداث الرياضية الدولية متعددة الرياضات في جمهورية مصر العربية.

– الإشتراك في الإشراف على إعداد الفرق التي تقرر اللجنة إشتراكها في الدورات الأولمبية و العالمية والقارية والإقليمية ، وإختيار ممثلي " **جمهورية مصر العربية** " في هذه الدورات طبقاً للقواعد والأنظمة المقررة في اللجنة الأولمبية الدولية و لجان الدورات العالمية و الإقليمية و القارية ، وإقتراح تمثيل الإتحادات في الإشتراك في المؤتمرات و الإجتماعات الدولية أو العالمية أو القارية أو الإقليمية وإعتمادها من الجهة الإدارية المركزية (وزارة الشباب و الرياضة).

– الإشتراك مع الإتحادات الرياضية الأولمبية في وضع برامجها الخاصة بالمقابلات مع الفرق الأجنبية داخل الجمهورية أو خارجها ، أو تلك المتعلقة بالنشاط الأولمبي.

– تنسيق " **اللجنة الأولمبية المصرية** " مع " **وزارة الشباب و الرياضة** " (الوزير المختص) في تعيين مجالس إدارات لإدارة مراكز إكتشاف الموهوبين و رعايتهم رياضياً (١٧ : ٢٠).

إختصاصات اللجنة الأولمبية المصرية.

حددت المادة (٢) من لائحة النظام الأساسي للجنة الأولمبية المصرية إختصاصاتها فيما يلي :

– تطوير و نشر و حمالإدارية الحركة الأولمبية في جمهورية مصر العربية و المحافظة على القواعد و مبادئ الفكر الأولمبي و الميثاق الأولمبي.

– تتبنى " **اللجنة الأولمبية المصرية** " و تطبق القانون العالمي لمكافحة المهنشطات للتأكيد على أن

سياسات و قواعد اللجنة الأولمبية المصرية ، و كل ما يتعلق بالعضوية و التمويل المطلوب ، و إجراءات إدارة النتائج متوافقة مع القانون العالمي لمكافحة المهنشطات و ملتزمة بكافة أدوار و مسئوليات اللجان الأولمبية الوطنية المدرجة تجاه القانون العالمي لكافحة المهنشطات (٤ : ٤).

– يحق للجنة الأولمبية المصرية إنشاء منظمات أهلية يكون الغرض منها مكافحة تعاطي المهنشطات وفقاً لقوانين الوكالة العالمية لمكافحة المهنشطات (الوادا).

– تنظيم الدورات و اللقاءات الأولمبية و العالمية و القارية و الإقليمية إذا ما تقرر إقامتها في جمهورية مصر العربية ، طبقاً للقواعد و النظم الأولمبية الدولية.

– تختص اللجنة الأولمبية وحدها بتحديد المدينة التي تتقدم لتنظيم الدورات بجمهورية مصر العربية.

– تتمتع اللجنة بالسلطة المطلقة في تمثيل جمهورية مصر العربية في الدورات و المسابقات الأولمبية والعالمية والقارية والإقليمية المتعددة الألعاب داخل أو خارج جمهورية مصر العربية ، التي تقام تحت رعالإدارية اللجنة الأولمبية الدولية و الإشراف على إعداد البعثات المشاركة في تلك الدورات.

– إقتراح تمثيل الإتحادات الوطنية في المؤتمرات و الإجتماعية الدولية ، أو العالمية ، أو القارية أو الإقليمية (إذا طلب منها ذلك) ، وفقاً لأهمية هذه المؤتمرات و أثرها في مجال نشاطات الإتحادات الوطنية و اللجنة المصرية وفقاً للميثاق الأولمبي (٤ : ٤).

– تلتزم اللجنة الأولمبية المصرية بالمشاركة في الألعاب الأولمبية عن طريق إرسال اللاعبين المؤهلين و الأجهزة الفنية والإدارية الخاصة بهم.

– " **اللجنة الأولمبية المصرية** " هي صاحبة الإختصاص الإصيل في تشكيل تنظيم ، و قيادة البعثات المشاركة في الدورات الأولمبية ، و كذلك الدورات القارية ، الإقليمية و العالمية المختلفة المعترف بها من اللجنة الأولمبية ، بالتعاون مع الإتحادات الأهلية و الهيئات الأخرى المعنية.

– للجنة الأولمبية المصرية إتخاذ القرار بشأن تسجيل اللاعبين المقترحين من قبل إتحادتهم الأهلية المعنية ، و لا يرتكز هذا الإختيار فقط على الأداء الرياضي للاعبين ، و إنما يرتكز على قدرة اللاعبين لأن يكونوا قدوة لغيرهم من الشباب في المجتمع الرياضي في الدولة (٤ : ٥).

– إبداء المشورة و مساعدة الإتحادات الوطنية (إذا طلب منها ذلك) في وضع برامجها الخاصة باللقاءات مع الفرق الأجنبية سواء داخل مصر أو خارجها.

– يمكن للجنة الأولمبية الإشتراك مع الإتحادات الوطنية في وضع برامجها الخاصة بمشاركتها في النشاط الأولمبي أو العالمي أو القاري أو الإقليمي من خلال لجان متخصصة باللجنة الأولمبية ومحاسبتها .

– يمكن للجنة الأولمبية المصرية إستخدام (الرمز / العلم / الشعار / النشيد) الأولمبي (التي تعتبر ممتلكات حصرية للجنة الأولمبية الدولية) فقط في إطار الأنشطة التي لا تهدف إلى الربح ، بشرط أن

يساهم هذا الإستخدام في تطوير الحركة الأولمبية (٤ : ٦).

– المشاركة في الأعمال التي تخدم نشر السلام و تشجيع دور المرأة و النشئ ، و إكتشاف المواهب من الأعمار المختلفة في الرياضة من خلال الإتحادات الوطنية.

– المشاركة في نشر الروح و الثقافة الأولمبية في البرامج التعليمية للتربية البدنية ، و الرياضة في المدارس ، و الجامعات ، و كافة المستويات ، و دعم تأسيس المؤسسات المختصة بالتعليم الأولمبي و على وجه الخصوص الأكاديمية الأولمبية المصرية ، المتحف الأولمبي و البرامج الأخرى الثقافية المتصلة بالحركة الأولمبية (٤ : ٦).

– يمكن للجنة الأولمبية المصرية التعاون مع الجهات الحكومية ، و العمل على تطوير و المحافظة على التعاون و العلاقات المتجانسة و المثمرة مع الجهات الحكومية وفقاً للتفاهم المتبادل و الإحترام لصلاحيات و مسئوليات كل جهة ، و لكن لا يجب على اللجنة الأولمبية المصرية التدخل في أي أنشطة من شأنها أن تكون متعارضة مع الميثاق الأولمبي ، و يمكن أيضاً للجنة الأولمبية المصرية التعاون مع جهات غير حكومية (٤ : ٦).

و كما لاحظ الباحثون وجود العديد من الإختصاصات (الصلاحيات) التي تمتلكها اللجنة الأولمبية المصرية غير مُفعلة و على سبيل المثال المشاركة في نشر الروح و الثقافة الأولمبية في البرامج التعليمية للتربية البدنية ، و الرياضة في المدارس ، و الجامعات ، و كافة المستويات ، و دعم تأسيس المؤسسات المختصة بالتعليم الأولمبي و على وجه الخصوص الأكاديمية الأولمبية المصرية ، المتحف الأولمبي و البرامج الأخرى الثقافية المتصلة بالحركة الأولمبية ، لا يوجد برتوكولات (إتفاقيات / عقود / مذكرات تفاهم .. و غيرهم) مكتوبة و مُعلنة و مُفعلة واضحة بين اللجنة الأولمبية المصرية و بين قطاع الرياضة سواء قطاع الرياضة المدرسي (الإتحاد المصري للرياضة المدرسية) أو قطاع الرياضة الجامعي (الإتحاد الرياضي المصري للجامعات) و أن وجدت هذه البرتوكولات غير مُعلنة (مُفعلة / واضحة / معتمدة).

كما تمتلك اللجنة الأولمبية بعض الصلاحيات ليس من إختصاصها التي أنشأت من أجلها اللجنة الأولمبية الوطنية و على سبيل المثال أعطاء الموافقة على سفر البعثات لكل الفرق الرياضية في كل الألعاب و هذا عبء إداري كبير على اللجنة الأولمبية المصرية لما تمتلكه جمهورية مصر العربية من العديد من الإتحادات الرياضية و الأندية الرياضي.

قيم اللجنة الأولمبية المصرية.

تهدف القيم الأولمبية لتعليم الرياضيين و الناس بشكل عام أن المهارات و الخبرات التي تم الحصول علىها من خلال الإعداد الرياضي ، و المشاركة في المسابقات الرياضية و العمل الجماعي و الصداقة تعتبر أكثر أهمية من تحقيق أي ميدالية (٣٣).

كما تحرص اللجنة الأولمبية الوطنية على التواصل مع كافة المنظمات المسئولة عن الرياضية ، إيمانا بدورها و مسؤوليتها في نشر مبادئ و أسس الحركة الأولمبية و التعريف بـــالقيم الرياضـــية السامية التي ستعمل بدورها على نشر المحبة و المودة و السلام و الإخاء(٣٨).

الهيكل التنظيمي (تكوين) للجنة الأولمبية.

يتكون الهيكل التنظيمي للجنة الأولمبية من :

- الجمعية العمومية
- مجلس الإدارة
- المكتب التنفيذي

الجمعية العمومية للجنة الأولمبية المصرية.

تشكل الأصوات في الجمعية العمومية للجنة من الإتحادات الوطنية التابعة لإتحادات ، تدير رياضات مدرجة في البرنامج الأولمبي ، و تجتمع إجتماعاً عادياً مرة كل عام و توجه الدعوة من مجلس إدارة اللجنة الأولمبية المصرية ، و تتكون الجمعية العمومية للجنة الأولمبية المصرية :

- أعضاء مجلس الإدارة اللجنة الأولمبية ، و لا يكون لهم حق التصويت.
- كل إتحاد عضو و يكون له حق التصويت ، بشرط أن يكون مسدداً لإشتراكاته السنوية ، و يعتبر رئيس كل إتحاد من الإتحادات الأعضاء باللجنة الأولمبية هو الممثل القانوني للإتحاد الوطني أو ما ينوب عنه بخطاب رسمي.
- أعضاء اللجنة الأولمبية الدولية – إن وجدت ، و يكون لهم حق التصويت.
- عدد (٢) من ممثلي الاعبين الممارسين أو المعتزلين للعب (ذكر / أنثي) الذين شاركوا في الألعاب الأولمبية (٤ : ١٢ ، ١٤).

مجلس إدارة اللجنة الأولمبية المصرية.

يدير شئون اللجنة الأولمبية المصرية مجلس إدارة تكون مدة أربع سنوات ميلادية من تاريخ الإنتخابات ، و يتم إنتخاب مجلس إدارة جديد في أول جمعية عمومية تلي الدورة الأولمبية الصيفية إقيمت أو لم تقام و شاركت بها مصر أو لم تشارك ، و يجتمع مجلس إدارة اللجنة الأولمبية المصرية مرة كل شهر على الأقل ، و يتكون من :

- رئيس. – نائب أول الرئيس. – نائب ثانٍ للرئيس.
- أمين عام. – أمين صندوق.
- أمين عام مساعد. – ثمانية أعضاء.
- عضو واحد (ذكر /أنثى) يمثل اللاعبون الأولمبيون.
- أعضاء اللجنة الأولمبية الدولية من المصريين – إن وجدوا – و يكون لهم حق التصويت على كل

القرارات (٤ : ١٩).

إختصاصات مجلس الإدارة اللجنة الأولمبية المصرية.

- نشر و تطوير الحركة الأولمبية و حمايتها.
- نشر فكر ومبادئ اللعب النظيف.
- إدارة شئون اللجنة من النواحي الفنية و الإدارية و المالية والتنظيمية.
- إعتماد توصيات و مقترحات المكتب التنفيذي.
- تنظيم و إدارة الدورات الأولمبية و العالمية و الإقليمية والقارية.
- دعوة الجمعية العمومية العادية و غير العادية للإجتماع.
- إعتماد العقود والإتفاقات التي تبرم بأسم اللجنة (٤ : ٢٠).

ويرى الباحثون لابد من مراجعة النظام الأساسي للجنة الأولمبية ، بما يسمح بإختيار أعضائها من غير رؤساء وأعضاء الإتحادات ، فليس من المعقول أن يحاسب مسئوليه الإتحادات أنفسهم من خلال عضويتهم باللجنة الأولمبية المصرية ، مع ضمان ديمقراطية الجمعيات العمومية و توسعتها بما يكفل تداول المسئولية في الإتحادات ، و عدم قصر رئاستها أو عضويتها على مجموعات ثبت تقاعسها على مدار سنوات مضت في إدارة الرياضة " **اللجنة الأولمبية المصرية** ".

المكتب التنفيذي للجنة الأولمبية المصرية.

يتكون المكتب التنفيذي من رئيس اللجنة الأولمبية المصرية ، و نائب رئيس اللجنة الأولمبية المصرية ، و الأمين العام (سكرتيراً) ، وعدد (٢) أعضاء ينتخبهما مجلس الإدارة من بين أعضائه (٤ : ٣٠).

يباشر المكتب التنفيذي الإختصاصات التالية :

- إقتراح الموضوعات التي تدرج في جدول أعمال إجتماعات مجلس الإدارة و تحضيرها و إعدادها.
- متابعة تنفيذ قرارات مجلس الإدارة.
- بحث و إعداد مشروع ميزانية اللجنة بالتنسيق مع أمين الصندوق قبل عرضه على مجلس الإدارة.
- بحث الموضوعات العاجلة التي أو التي يقرر المجلس تكليفه بها.
- إعداد التقرير السنوي عن أعمال اللجنة الولمبية المصرية.
- الإشراف على عمل الجهاز الوظيفي للجنة في حدود ما يقرره مجلس الإدارة.
- إعداد اللوائح المنظمة لأعمال اللجنة و لائحة النظام الأساسي للجنة الأولمبية المصرية (٤ : ٣١).

الأكاديمية الأولمبية للقادة الرياضيين.

هي منشأة تعليمية تهدف لنشر وصقل وتعليم علوم الرياضة بشكل يتيح التطوير المهني و التعزيز للعاملين بالمجال الرياضي ، وتعتبر " **الأكاديمية الأولمبية للقادة الرياضيين** " هيئة أهلية لا

تستهدف الكسب المادي ، تتبع " **اللجنة الأولمبية المصرية (EOC)** " و تتبع " **الأكاديمية الأولمبية الدولية (IOA)** " ، و الشهادة التي تمنحها الأكاديمية الأولمبية المصرية معترف بها في أي دولة على مستوى العالم هم عدد اللجان الأولمبية الوطنية (NOCS) (٣٣).

كما أن الأكاديمية الأولمبية للقادة الرياضيين في مصر واحدة من الأكاديميات ذات المستوى المرموق حول العالم و تابعة للأكاديمية الأولمبية (AOI) ، و هي مؤسسة تعليمية تضم برامج دراسية متنوعة تستند إلى عدد من مختلف العلوم الحديثة (٣٣).

وتسعى " **الأكاديمية الأولمبية للقادة الرياضيين** " لتوفير بيئة تعليمية نظرية و عملية معدة خصيصاً للعاملين في المجال الرياضي ، و كذلك فأنها تقوم على سياسة تعتمد على التقييم المستمر و ذلك من أجل مواكبة كافة الجوانب الجديد في المجتمع الرياضي الأولمبي أو العالمي (٣٣).

و تعتبر " **الأكاديمية الأولمبية المصرية للقادة الرياضيين** " أقدم أكاديمية في قارة إفريقيا على الإطلاق ، و الأكاديميات الأولمبية الوطنية (NOAS) منتشرة في ١٣٧ دولة على مستوى العالم ، حيث يأتي ترتيبها بعد إسبانيا و الولايات المتحدة الأمريكية ، و كوريا و الصين تايبه ثم مصر يليها اليابان (٣٣).

و هذا كله ما يجيب على التساؤل الثاني للدراسة و هو " التعرف على طبيعة عمل " اللجنة الأولمبية المصرية ".

مفهوم نقابة المهن الرياضية.

تنشأ نقابة للمهن الرياضية وتكون لها الشخصية الإعتبارية و تباشر نشاطها فى إطار السياسة العامة للدولة، ويكون المقر الرئيسى للنقابة مدينة القاهرة، ويجوز لها أن تنشئ فروعاً على مستوى الجمهورية، وتتكون النقابة من الشعب (التعليم/التدريب/الإدارة في المجال الرياضي) (٥ : ٤٨٨).

تقوم نقابة للمهن الرياضية بدور مهم في تنظيم العمل داخل المجال الرياضي ، وهي المسؤولة عن إصدار تصاريح العمل للمهنيين في مختلف التخصصات التالية (معلمين التربية الرياضية / المدربين / الإداريين) و هذه التصاريح تتضمن أن الأشخاص الذين يعملون في المجال الرياضي لديهم المؤهلات و الكفاءات المطلوبة للقيام بوظائفهم بشكل فعال و آمن ، و يساعد في رفع مستوى الأداء وضمان تطبيق المعايير المهنية في جميع الأنشطة الرياضية ، و تمثل نقابة المهن الرياضية جهة حيوية تجمع بين جميع عناصر الرياضة ، فعدم إنضمام اللاعبين المحترفين و الحكام لشعب النقابة و هم مهنة رياضية.

إنضمام الحكام للنقابة يعزز من قدراتهم على تطبيق القوانين بشكل عادل ، حيث يحصلون

على دورات تدريبية مستمرة تمكنهم من مواكبة أحدث التطورات في مجال التحكيم ، و هذا يعزز من نزاهة المباريات و يزيد من إحترام اللاعبين و الجماهير لقرارات الحكم.

أما بالنسبة للاعبين فدورهم في النقابة لا يقتصر على التدريب فقط ، و يحصل اللاعبون على فرص لتبادل الخبرات مع زملائهم في اللعبة ، مما يؤدي إلى تحسين أدائهم و رفع مستوى الفريق ككل ، كما يمكن للنقابة أن توفر للاعبين الحماية القانونية اللازمة في حال واجهوا أي تحديات أو مشاكل (مشاكل القيد / الأزمات المالية مع الأندية .. و غيرها) ، و إنضمام الحكام و اللاعبين للنقابة المهنية الرياضية لا يعزز فقط من مستوى الأداء الرياضي ، بل يخلق بيئة داعمة تساهم في تطور الرياضة بشكل عام.

و يجوز إنشاء شعب أخرى بقرار من الجمعية العمومية بناء على طلب مجلس إدارة النقابة ، و أشارت المادة (٣) إلى أن اللائحة الداخلية تحدد الأعمال التي تندرج تحت كل شعبة كما تحدد حقوق و واجبات أعضاء كل شعبة و جداولها الملحقة و شروط القيد فيها و الأحكام الخاصة التي يرى إنفراد أعضاء شعبة من الشعب بها تنظيماً لأعمالها على الوجه الأكمل (٥ : ٤٨٨).

و تعتبر نقابة المهن الرياضية ركيزة من ركائز المجتمع المدني و ركناً متقدماً من أركان الحكم الرشيد في أي مجتمع ، و إن أي محاولة للنهوض و التقدم سواء على الصعيد الإقتصادي أو السياسي أو الإجتماعي لا يكتمل إذا لم يكن لمؤسسات المجتمع المدني دور واضح في الإعداد و التنفيذ و حتى في المتابعة ، فمؤسسات المجتمع المدني تكمل دور الحكومة و تملأ الفراغ في تحقيق جهود التنمية المستدامة إضافة إلى دور القطاع الخاص

و تعتبر نقابة المهن الرياضية من المؤسسات الإجتماعية ، التي تلعب دوراً مهماً و أساسياً في الدفاع عن حقوق الأعضاء و المستخدمين و تحسين ظروف حياتهم ، و أصبح لها اليوم دوراً أكبر في حياة مجتمعاتها على المستويات الإجتماعية و الإقتصادية و السياسية ، و أن الدور الذي تلعبه النقابات يرتبط أشد الإرتباط بالنظام السياسي السائد و بحجم الحريات الديمقراطية و النقابية المتوفرة ، و لعل هذا الدور الذي تلعبه النقابات في حياة الفرد و المجتمع هو ما دفع المجتمع الدولي إلى تبني الحق في قيامها و ذلك من أجل تحسين ظروف المعيشة للمواطن و تعزيز الحياة الديمقراطية.

و تعد نقابة المهن الرياضية من أهم التنظيمات ذات الدور الفاعل في المشاركة التنموية في مصر، و تمارس نقابة المهن الرياضية نشاطها من ثلاث محاور هم المحور الخدمي و المحور المهني و يتعلق بالحقوق والواجبات المهنية و حمايتها كما يركز دورها على شؤون النقابيين مهنياً و إجتماعياً و تحسين ظروف عمل المهنة سواء بتعديل التشريعات المنظمة لها أو بالضغط على الحكومة لنيل بعض المميزات والمحور الثالث هو المحور القومي و يتم بالتنسيق مع الدولة في وضع السياسات المهنية بالإضافة إلى ذلك تلعب النقابات المهنية في دوراً الإهتمام بالشئون العامة و القضايا المهنية.

أهداف نقابة المهن الرياضية.

- الإرتقاء بالمستوى العلمى و المهني للأعضاء و المحافظة على كرامة المهنة و وضع الضوابط الكفيلة بتنظيم ممارستها.
- تعبئة طاقات أعضاء النقابة و تنظيم جهودهم فى خدمة المجتمع لتحقيق الأهداف القومية و أهداف التربية الرياضية و الرياضة و مواجهة مشكلات التطبيق بوضع الحلول المهناسبة لها و الإشتراك الإيجابى فى العمل الوطنى العام.
- الإسهام فى دراسة خطط التنمية الإجتماعية و الإقتصادية عن طريق إكساب المواطنين الصحة العامة و اللياقة البدنية للعمل و الإنتاج و الدفاع.
- النهوض بمهنة التدريب و تطويرها وفقاً لمقتضيات التقدم العلمي و المحافظة على تقاليدها.
- المساهمة العلمية و العملية فيما قد يتطلبه رسم و تخطيط السياسة العامة القومية للتربية الرياضية و الرياضة.
- المساهمة الفعلية مع الجهات المعنية بالرياضة فى الأعمال التخطيطية و التوجيهية و التنفيذية المتعلقة بالتدريب و الإسهام فى وضع مناهج التدريس للمدربين.
- تنسيق و دعم العلاقات و الروابط بين النقابة و الأجهزة و الهيئات المعنية بالتربية الرياضية و الرياضة و تقديم المعلومات للإرتقاء بمستوى الأداء فى مهن التربية الرياضية.
- العمل على توثيق الروابط و تيسير فرص التعاون مع المنظمات المماثلة المحلية و الدولية عن طريق البعثات و المؤتمرات و تبادل المعلومات و الخبرات
- الإهتمام بالمجالات العلمية و الفنية المرتبطة بالمهنة و الإرتقاء بها بما يحقق التعليم و النشر و رفع المستوى.
- العمل على تنمية و نشر البحوث المهنية و تشجيع التأليف و الترجمة فى مجالات المهنة و ربط موضوعاتها بالأهداف الإجتماعية و التربية القومية.
- تنمية روح الإخاء و التعاون بين أعضاء النقابة و تأمين حياتهم و توفير أوجه الرعاية الإجتماعية و الإقتصادية لأسرهم (٥ : ٤٨٨ – ٤٨٩).

و هذا كله ما يجيب على التساؤل الثالث للدراسة و هو " التعرف على ماهية " نقابة المهن الرياضية ".

الهيكل التنظيمي (تكوين) نقابة المهن الرياضية.

يشكل التنظيم العام للنقابة من :

- الجمعية العمومية
- مجلس الإدارة

- لجان الشعب
- النقابات الفرعية و تتكون من (الجمعيات العمومية للنقابات الفرعية / مجالس النقابات الفرعية) (٥ : ٤٩٢).

الجمعية العمومية نقابة المهن الرياضية.

تؤلف الجمعية العمومية للنقابة من جميع الأعضاء المقيد أسماؤهم في جداول الأعضاء بالنقابة ، و تنعقد الجمعية العمومية العادية في شهر مارس كل سنة في موعد يحدده مجلس النقابة ، و يجوز دعوتها إلى إجتماع غير عادي كلما رأى المجلس ضرورة لذلك أو قدم له في هذا الشأن طلب موقع عليه من عليه ١٠ % على الأقل من الجمعية العمومية ، و تختص بما يلي :

- إنتخاب أعضاء مجلس النقابة و النقيب.
- مناقشة السياسة العامة للنقابة.
- إعتماد التقرير السنوي عن نشاط النقابة.
- إعتماد الموازنة السنوية للنقابة و فروعها عن السنة المقبلة.
- إقتراح تعديل القانون.
- إقرار اللائحة الداخلية و لوائح آداب المهنة.
- إعتماد الحساب الختامى و الميزانية للسنة المهنتهية بعد الإطلاع على تقرير مراقبى الحسابات.
- تعيين مراقبى الحسابات.
- إقرار قواعد منح الإعانات و المعاشات تبعاً لحالة الصندوق (٥ : ٤٩٢ – ٤٩٣).

مجلس إدارة نقابة المهن الرياضية.

يتكون مجلس النقابة من واحد و عشرين عضواً ، على أن تمثل كل شعبة بحد أدنى أربعة أعضاء و تكون مدته أربع سنوات ، و تنظم اللائحة الداخلية طريقة الإنتخاب و مواعيده و النظم التي تكفل تحقيق الأهداف ، و يجتمع مجلس النقابة العامة مرة على الأقل كل شهر بدعوة من النقيب ، و يجتمع أيضاً كلما دعت الضرورة لذلك بدعوة من النقيب أو بناء على طلب ثلث أعضاء المجلس على الأقل ، و لا تكون قرارات المجلس صحيحة إلا بحضور أغلبية أعضائه على الأقل و يكون من بينهم النقيب أو الوكيل و تصدر القرارات بأغلبية الآراء فإذا تساوت رجح رأى الجانب الذي منه الرئيس.

- **إختصاصات (مجلس الإدارة) نقابة المهن الرياضية.**
- العمل على تحقيق أهداف النقابة و إتخاذ إجراءات وسائل تنفيذها و متابعتها.
- إعداد و إقتراح مشروع اللائحة الداخلية للنقابة و لوائح مزاولة المهنة و الأجور و المكافآت و

البدلات و إقتراح تعديلها و مراقبة تنفيذها.

– تكليف من يقوم بالأعمال الفنية المطلوبة و اللازمة لمعاونة الأجهزة المعنية برسم السياسة العامة للتربية الرياضية و الرياضة و النهوض بها.

– تنفيذ قرارات الجمعية العمومية و توصياتها.

– تحصيل رسوم القيد و الإشتراكات و البت فى طلبات الإعفاء منها.

– إدارة أموال النقابة و صندوق المعاشات و الإعانات و سائر الموارد الأخرى و الإشراف على حسابات النقابة و التصديق على قرارات لجنة صندوق المعاشات و الإعانات.

– تنظيم العلاقة بين مجلس النقابة و شعبها و النقابات الفرعية ، كذلك بين النقابة و الهيئات الحكومية و الأهلية.

– إعداد مشروع الميزانية السنوية للنقابة و الحساب الختامى.

– العمل على حسم كل نزاع ينشأ بين الأعضاء أو بينهم و بين أصحاب العمل بسبب المهنة.

– النظر فى الشكاوى المتصلة بتصرفات الأعضاء.

– دراسة المقترحات المقدمة من الأعضاء.

– الدفاع عن مصالح الأعضاء و العمل على رفع شأن المهنة.

– الإتصال بالجهات الحكومية و المؤسسات والهيئات العامة والأفراد فيما يتعلق بشئون النقابة أو تنفيذ هذا القانون بصفة عامة والوكالة عن النقابة و الدفاع عن حقوقها و كرامتها.

– إبداء رأى النقابة العامة فيما قد يصدر من تشريعات متعلقة بتنظيم النقابة (٥ : ٤٩٥).

لجنة الشعبة.

تتكون لجنة الشعبة من سبعة أعضاء من المهنتخبين عن الشعبة لمجلس النقابة العامة ، و فى حالة عدم إكتمال العدد المطلوب يمكنها الأستعانة بمن ترى من أعضاء الشعبة لأستكمال العدد المشار إليه.

النقابات الفرعية.

تنشأ نقابة فرعية بمقتضى قرار مجلس النقابة العامة إذا توافر عدد مائة عضو على الأقل فى المحافظة ، فإذا لم يوجد هذا العدد يجوز لمجلس النقابة العامة إلحاقهم بأقرب نقابة فرعية إليهم ، أو تكوين نقابة فرعية فى الأقليم الذي يتكون من عدد من المحافظات المتجاورة التي يتوافر فيه العدد(٥ : ٤٩٧).

و تتكون الجمعية العمومية للنقابة الفرعية من جميع الأعضاء المشتغلين المقيدين فى دائرتها ، و تنتخب الجمعية العمومية للنقابة الفرعية النقيب و مجلس النقابة الفرعية بالأغلبية النسبية للأصوات الصحيحة للحاضرين كل أربع سنوات و عددهم ١٥ عضواً ، و يراعى فيه أن تمثل الشعب بعضوين كحد أدنى لكل شعبة ، و تعقد الجمعية العمومية للنقابة الفرعية فى شهر فبراير من كل عام للنظر فى

المسائل الآتية :

– دراسة الوسائل المعاونة لتنفيذ السياسة العامة للتربية الرياضية و الرياضة فى دائرة المحافظة أو الإقليم.

– دراسة المشروعات والاقتراحات المعروضة علىها والخاصة بالتربية الرياضية والرياضة أو شئون المهنيين القائمين بها.

– انتخاب رئيس وأعضاء مجلس النقابة الفرعية بدلا من الذين انتهت مدتهم أو سقطت عضويتهم.

– اعتماد الحساب الختامى للسنة المهنتهية.

– المسائل التى يرى مجلس النقابة الفرعية عرضها على الجمعية العمومية.

و ينتخب مجلس إدارة النقابة الفرعية من بين أعضائه فى أول انعقاد له بعد إجتماع الجمعية العمومية السنوى وكيلاً و أميناً عاماً و ثلاثة أمناء مساعدين (واحد عن كل شعبة) و أميناً للصندوق بالأقتراع السرى و بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين ، فإذا تساوت الأصوات إنتخب الأقدم قيداً ، يجتمع مجلس النقابة الفرعية مرة كل شهر على الأقل بدعوة من رئيسه أو أمينه و يكون إجتماعه صحيحاً بحضور أغلبية أعضائه (٥ : ٤٩٨).

و في ظل تحقيق أهداف " نقابة المهن الرياضية " ، كان من الواجب بالإهتمام بالعمل الرياضي المشترك و تحقيق التنسيق و التكامل و التعاون و الترابط و خاصةً مع الهيئات ذات العلاقة (الصلة).

و هذا كله ما يجيب على التساؤل الرابع للدراسة و هو " التعرف على طبيعة عمل " نقابة المهن الرياضية ".

علاقات التنسيق بين " اللجنة الأولمبية المصرية " و يمثلها " الأكاديمية الأولمبية للقادة الرياضيين و نقابة المهن الرياضية ".

يوجد غياب تام و واضح لعلاقات التنسيق المؤسسي بين **اللجنة الأولمبية المصرية و يمثلها " الأكاديمية الأولمبية للقادة الرياضيين " و " نقابة المهن الرياضية "** ، و هو غياب يُعد من أبرز أوجه القصور في بنية الإدارة الرياضية في جمهورية مصر العربية ، فالنقابة تمثل الوعاء الأساسي للكوادر العاملة في المجال الرياضي ، من معلمين و مدربين و خبراء فنيين و إداريين ، في حين تُعد اللجنة الأولمبية هي الجهة المسؤولة عن مظلة على الأداء الرياضي في مختلف الألعاب الأولمبية ، و عند غياب التنسيق بين هذين الطرفين يحدث إنفصال واضح بين من يضع السياسات الرياضية و من يطبقها على أرض الواقع ، مما يؤدي إلى إرتباك في الأداء ، و تباين في مستوى الكفاءة ، و يقلل من فرص بناء منظومة متكاملة لتأهيل و صقل و تطوير الكوادر الرياضية.

كما أن هذا الغياب ينعكس سلبياً على العمل الأكاديمي و البحثي المرتبط بالرياضة ، و يمنع

الوصول إلى معايير موحدة تعتمد على أسس علمية في تأهيل العنصر البشري ، ما قد يُضعف من قدرة مصر على تحقيق أداء رياضي تنافسي مستقر على المستوى الدولي.

و يرى الباحثون أهمية الحاجة إلى إرساء بروتوكول تعاون رسمي بين الجهتين ، يتضمن إعداد خطط تدريب و تأهيل مشترك ، و تنظيم برامج تطوير مهني مستمر، و وضع معايير لإعتماد العاملين في المجال الرياضي ، و من المهم كذلك توسيع هذا التعاون ليشمل المؤسسات التعليمية ، و بخاصة كليات التربية الرياضية و الجامعات المصرية ، من أجل بناء مسار متكامل يبدأ من التأهيل الأكاديمي وينتهي بالتطبيق العملي وفق معايير مهنية واضحة ، هذا التنسيق الثلاثي بين اللجنة الأولمبية ونقابة المهن الرياضية و الجهات التعليمية من شأنه أن يُحدث نقلة نوعية في مستوى الأداء الرياضي ، ويُسهم في إعداد قيادات رياضية متخصصة قادرة على تلبية متطلبات التطور و التنافس على المستويين الإقليمي و الدولي.

أهم إستنتاجات الدراسة التطبيقية طبيعة علاقات التنسيق بين " اللجنة الأولمبية المصرية " و " نقابة المهن الرياضية ".

١ – يمكن إجمال ماهية اللجنة الأولمبية المصرية في أنها :

- مظلة الرياضة و النشاط البدني و الشبابي.
- تعرف إختصاراً EOC ، و هي منظمة مدنية أهلية رياضية غير ربحية ، و مقرها مدينة القاهرة ، و هي جزء من اللجنة الأولمبية الدولية ، و هي اللجنة الأولمبية الوطنية داخل جمهورية مصر العربية.
- هي اللجنة الرابعة عشرة التي إنضمت " **للجنة الأولمبية الدولية** ".
- هي الجهة المسئولة عن المشاركة في الدورات الأولمبية و العالمية و الإقليمية و القارية.
- تعد المظلة الكبرى للرياضة المصرية و التي ترعى الحركة الأولمبية في جمهورية مصر العربية.
- تمثل الدولة المصرية في الدورات المجمعة (الألعاب الأولمبية الصيفية / الألعاب الأولمبية الصيفية للشباب / ألعاب البحر المتوسط / الألعاب العربية / الألعاب الإفريقية / ألعاب التضامن الإسلامي / ألعاب الفرانكوفون .. و غيرها) ، و هي التي تنظمها إذا إقيمت هذه الدورات داخل جمهورية مصر العربية.
- تتكون من الإتحادات الرياضية الوطنية المدرجة لعباتها في البرنامج الأولمبي.
- لا يجوز لأي هيئة أن تتسمى بإسم اللجنة الأولمبية داخل الدولة.
- " **الأكاديمية الأولمبية للقادة الرياضيين** " هيئة أهلية لا تستهدف الكسب المادي ، تتبع اللجنة الأولمبية المصرية (EOC) و تتبع الأكاديمية الأولمبية الدولية (IOA) ، و الشهادة التي تمنحها الأكاديمية الأولمبية المصرية معترف بها في أي دولة على مستوى العالم.

- تسعى " **الأكاديمية الأولمبية للقادة الرياضيين** " لتوفير بيئة تعليمية نظرية و عملية معدة خصيصاً للعاملين في المجال الرياضي.
- " **الأكاديمية الأولمبية للقادة الرياضيين** " هي منشأة تعليمية تهدف لنشر و صقل و تعليم علوم الرياضة بشكل يتيح التطوير المهني و التعزيز للعاملين بالمجال الرياضي.

و هذا كله ما يحقق الهدف الفرعي الأول للدراسة و هو التعرف على " ماهية " اللجنة الأولمبية المصرية ".

٢ – يمكن إجمال طبيعة عمل اللجنة الأولمبية المصرية في أهم النقاط التالية :

- أهم أدوارها نشر المبادئ الأساسية و قيم الفكر الأولمبي في جمهورية مصر العربية و بوجه خاص في مجال الرياضة و التعليم عن طريق نشر البرامج التعليمية الأولمبية على كافة المستويات في المدارس و كليات و معاهد التربية الرياضية و البدنية و بالإضافة إلى تشجيع إنشاء المؤسسات المختصة بالتعلم الأولمبي مثل الأكاديميات الأولمبية الأهلية و المتاحف الأولمبية و البرامج الأخرى بما فيها البرامج الثقافية ذات الصلة بالحركة الأولمبية.
- تحرص على التواصل مع كافة المنظمات المسئولة عن الرياضية ، إيمانا بدورها و مسؤوليتها في نشر مبادئ و أسس الحركة الأولمبية و التعريف بالقيم الرياضية السامية التي ستعمل بدورها على نشر المحبة و المودة و السلام و الإخاء.
- تتولي تنمية الحركة الأولمبية في جمهورية مصر العربية و حمايتها وفقاً لأحكام الميثاق الأولمبي.
- إعداد الأنظمة الإسترشادية للهيئات الرياضية.
- تعتمد الأنظمة الأساسية للإتحادات الرياضية قبل نشرها في الوقائع المصرية.
- هي وحدها التي تمثل الدولة (جمهورية مصر العربية) في الدورات الأولمبية و العالمية و القارية و الإقليمية الخاصة بالألعاب الرياضة ، سواء أقيمت داخل الجمهورية أو خارجها.
- تنظم النشاط الرياضي الأولمبي في جمهورية مصر العربية ، تنسيق هذا النشاط بين مختلف الإتحادات الأعضاء.
- تتولي تقديم ملفات إستضافة دورة الألعاب الأولمبية و غيرها من المسابقات و الأحداث الرياضية الدولية متعددة الرياضات في جمهورية مصر العربية.
- يمكن التعاون مع " **الجهات الحكومية** " ، و العمل على تطوير و المحافظة على التعاون و العلاقات المتجانسة و المثمرة مع الجهات الحكومية وفقاً للتفاهم المتبادل و الإحترام لصلاحيات و مسئوليات كل جهة.

و هذا كله ما يحقق الهدف الفرعي الثاني للدراسة و هو التعرف على " طبيعة عمل " اللجنة الأولمبية المصرية ".

يمكن إجمال ماهية نقابة المهن الرياضية في أنها :

- لها الشخصية الإعتبارية و تباشر نشاطها في إطار السياسة العامة لجمهورية مصر العربية ، و يكون المقر الرئيسي للنقابة مدينة القاهرة ، و يجوز لها أن تنشئ فروعاً على مستوى الجمهورية ، و تتكون النقابة من الشعب (التعليم / التدريب / الإدارة في المجالات الرياضية).
- من المؤسسات الإجتماعية ، التي تلعب دوراً مهماً و أساسياً في الدفاع عن حقوق الأعضاء و المستخدمين و تحسين ظروف حياتهم.
- ترتبط أشد الإرتباط بالنظام السياسي السائد و بحجم الحريات الديمقراطية و النقابية المتوفرة ، و لعل هذا الدور الذي تلعبه النقابات في حياة الفرد و المجتمع هو ما دفع المجتمع الدولي إلى تبني الحق في قيامها و ذلك من أجل تحسين ظروف المعيشة للمواطن و تعزيز الحياة الديمقراطية.

و هذا كله ما يحقق الهدف الفرعي الثالث للدراسة و هو التعرف على " ماهية " نقابة المهن الرياضية ".

- **يمكن إجمال طبيعة عمل نقابة المهن الرياضية في أنها :**
- تقوم بدور مهم في تنظيم العمل داخل المجال الرياضي ، و هي المسؤولة عن إصدار تصاريح العمل للمهنيين في مختلف التخصصات التالية (المدربين / المعلمين / الإداريين).
- تنظيم جهود أعضائها فى خدمة المجتمع لتحقيق الأهداف القومية و أهداف التربية الرياضية و الرياضة و مواجهة مشكلات التطبيق بوضع الحلول المهناسبة لها و الإشتراك الإيجابى فى العمل الوطنى العام.
- تنشأ نقابة فرعية بمقتضى قرار مجلس النقابة العامة إذا توافر عدد مائة عضو على الأقل فى المحافظة.
- المساهمة الفعلية مع الجهات المعنية بالرياضة (اللجنة الأولمبية المصرية / وزارة الشباب و الرياضة .. و غيرها) فى الأعمال التخطيطية و التوجيهية و التنفيذية المتعلقة بالتدريب و الإسهام فى وضع مناهج التدريس للمدربين.
- تعد من أهم التنظيمات ذات الدور الفاعل في المشاركة التنموية في مصر.
- تمارس نشاطها من ثلاث محاور هم المحور (الخدمي / المهني / القومي) و يتعلق بالحقوق و الواجبات المهنية و حمايتها كما يركز دورها على شؤون النقابيين مهنياً و إجتماعياً و تحسين ظروف عمل المهنة سواء بتعديل التشريعات المنظمة لها أو بالضغط على الحكومة لنيل بعض المميزات و يتم بالتنسيق مع الدولة في وضع السياسات المهنية بالإضافة إلى ذلك تلعب النقابات المهنية في دوراً الإهتمام بالشئون العامة و القضايا المهنية.

و هذا كله ما يحقق الهدف الفرعي الرابع للدراسة و هو التعرف على " طبيعة عمل " نقابة المهن

الرياضية ".

- يمكن إجمال طبيعة علاقات التنسيق بين اللجنة الأولمبية المصرية و نقابة المهن الرياضية في النقاط التالية :

- غياب (ضعف / نُدرة .. و غيرها) علاقات تنسيق (بروتوكول / مذكرات تفاهم / تعاون .. و غيرها) بين " **اللجنة الأولمبية المصرية** " و يمثلها **الأكاديمية الأولمبية للقادة الرياضيين** " و " **نقابة المهن الرياضية** يحدث إنفصال بين من يضع السياسات الرياضية ومن يطبقها على أرض الواقع ، مما يؤدي إلى إرتباك في الأداء ، و تباين في مستوى الكفاءة ، ويقلل من فرص بناء منظومة متكاملة لتأهيل و صقل و تطوير الكوادر الرياضية.
- تنحصر علاقات التنسيق بين " **اللجنة الأولمبية المصرية** " و يمثلها **الأكاديمية الأولمبية للقادة الرياضيين** " و " **نقابة المهن الرياضية** " في إستخدام ختم الأكاديمية الأولمبية للقادة الرياضيين لإعتماد الشهادة للدارسين.

و هذا كله ما يحقق الهدف الرئيسي للدراسة و هو " تحديد مدى طبيعة علاقات التنسيق بين اللجنة الأولمبية المصرية و نقابة المهن الرياضية ".

أهم توصيات الدراسة.

- يجب أن تكون علاقات التنسيق بين **اللجنة الأولمبية المصرية** " و يمثلها **الأكاديمية الأولمبية للقادة الرياضيين** " و " **نقابة المهن الرياضية** " مكتوبة و واضحة و معتمدة و معلنة و موثقة و مفعلة).
- يجب أن توجد علاقات تنسيق بين " **اللجنة الأولمبية المصرية** " و يمثلها **الأكاديمية الأولمبية للقادة الرياضيين** " و " **نقابة المهن الرياضية** " و يتضمن هذا التعاون إعداد خطط تدريب و تأهيل مشترك ، و تنظيم برامج تطوير مهني مستمر، و وضع معايير لإعتماد العاملين في المجال الرياضي.

قائمة المراجع باللغة العربية

١- **أحمد رمضان توفيق محمد** : دراسة تحليلة لنتائج الفرق المصرية في الدورات الأولمبية ، إنتاج علمي منشور ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية الرياضية للبنين ، جامعة حلوان ، القاهرة ، ٢٠١١ م.

٢- **إسلام سيد إسماعيل عبد الفتاح** : إقتصاديات اللجنة البارالمبية المصرية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية الرياضية للبنين ، جامعة حلوان ، القاهرة ، ٢٠١٩ م.

٣- **أماني محمد محسن الشريف** : التغيرات السياسية وما صاحبها من ظواهر إقتصادية و إجتماعية و تأثيرها على الرياضة في جمهورية مصر العربية في الفترة من ١٩٥٢ – ١٩٩٤ م ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية الرياضية للبنين ، جامعة حلوان ، ٢٠٠٠ م.

٤- **الوقائع المصرية** : لائحة النظام الأساسي الإسترشادي للجنة الأولمبية المصرية ، العدد ٥٢، قرار ٢٤٢ لسنة ٢٠١٧ م.

٥- **الجريدة الرسمية** : قانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٧ م بإنشاء و تنظيم نقابة المهن الرياضية ، العدد ١٠ ، ٥ مارس ١٩٨٧ م.

٦- **الجريدة الرسمية** : قانون ٧١ لسنة ٢٠١٧ م بإصدار قانون الرياضة ، العدد ٢١ مكرر (ب) ، القاهرة ، ٢٠١٧ م.

٧- **حسام رضوان كامل محمد رضوان** : إقتصاديات الإتحادات الرياضية الأولمبية المصرية " دراسة تحليلية " ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية الرياضية للبنين ، جامعة حلوان ، القاهرة ، ٢٠٠٠ م.

٨- **حسام ولاء عبد العظيم** : حوكمة الكفاءة الإقتصادية المستدامة للرياضة المصرية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية الرياضية للبنين ، جامعة حلوان ، القاهرة ، ٢٠٢٤ م.

٩- **خالد محمد لبيب عبد الرحمن** : دراسة المشكلات و التحديات التي تواجه الإتحادات الرياضية للمنازلات في جمهورية مصر العربية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية الرياضية للبنين ، جامعة حلوان ، القاهرة ، ٢٠٠١ م.

١٠- **كمال درويش و أشرف عبد المعز**: المنظمات الرياضية الأهلية (المفهوم / التاريخ / التطور / التنظيم) ، كلية التربية الرياضية للبنين ، جامعة حلوان ، القاهرة ، ٢٠٠٠ م.

١١- **المجلس الأعلى للشباب و الرياضة** : إهتمامات النشئ و الشباب المصري و معوقات إشباعها ، الإدارة المركزية للبحوث الشبابية ، القاهرة ، ١٩٩٤ م.

١٢- **محمد أحمد محمد** : لجنة تسويقية بالإتحادات الرياضية الأولمبية بجمهورية مصر العربية ، إنتاج علمي منشور ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية الرياضية للبنين ، جامعة حلوان ، القاهرة ، ٢٠٠٦ م.

١٣- **محمد صبري الجاويش محمد** : إستراتيجية مقترحة لإستثمار الإمكانات و المنشآت التابعة للجنة الأوليمبية المصرية في ضوء بعض الأساليب الإقتصادية الحديثة (دراسة حالة على المركز الأولمبي بالمعادي) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية الرياضية للبنين ، جامعة حلوان ، ٢٠١٤ م.

١٤- **ناجي إسماعيل حامد** : التخطيط في الإتحادات الرياضية الأولمبية في إستراتيجة الرياضة المصرية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية الرياضية للبنين ، جامعة حلوان ، القاهرة ، ١٩٩٩ م.

١٥- **وائل طلعت نبيه سليمان** : دور الوزارات المعنية بالشباب و الرياضة في النهوض بالحركة الرياضية في مصر ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية الرياضية للبنين ، جامعة حلوان ، القاهرة ، ٢٠٠٣ م.

١٦- **وائل طلعت نبيه سليمان** : تقنين العلاقة بين المجلس الأعلى للشباب و الرياضة و بين اللجنة الأولمبية المصرية و إتحادات المنازلات ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية الرياضية للبنين ، جامعة حلوان ، القاهرة ، ١٩٩٩ م.

١٧- **يوسف ورداني** : السياسة العامة للرياضة في مصر ، مقال علمي منشور ، مجلة أحوال مصرية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، العدد ٦٩ ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، ٢٠١٨ م.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية .

18 **Applegot, M. T :** The Economic Effect of Sports Activity Centers of North Carolina University in Chaple, Thesis Institute for Sports and Human Performance, Univ. of Oregon Eugeme, Ore, 1344.

19 **Barbara Eberth, Murray D. Smith** : Modelling the Participation Decision and Duration of Sporting Activity in Scotland, Journal of Economic Modelling, Vol.37, p.p 85-834, 2010.

20 **Carl Behunin:** Economic Impact of Youth Sports, Hosting Baseball and Softball Tournaments in Amid-South Community, Master Thesis, Arkansas State University, Arkansas, USA, 370.

21 **Chantal Malenfant :** The Sports Economics, Paris, 1346.

22 **Charles Debbasch** : Science Administrative Troisieme Education, Dalloz, 1976.

23 **Christia Pfeifer, Thomas Corneliben :** The Impact of Participation in Sports on Educational Attainment – New Evidence from Germany, Journal of Economics of Education Review, Vol. 29, p.p 94-37, 2010.

24 **Daniel Kraker** : The Economics Of Sports, Program For The New Rules Project At The Institute, U.S.A, 1345.

25 **David Baikal** : Working in Groups to Improve Administrative Performance in Sport in 0rganizations, Florida, U.S.A, 2004.

26 **Gratton, Taylor** : The Economics of Sport Sponsorship, Journal National-Westm-Inster -Bank-Quartery-Review-(London), Aug,1335.

27 **Jemes Mcternan** : The Economic Value of Whitewater Sports in The Cache la povdrecanyon, Master Thesis, Colorado State University, Colorado2010.

28 **John R Madden** : Economic and Fascal Impacts of Mega Sports Events: a general equilibrium assessment. Journal of public finance and Management vol, 6, p.p. 35-64, 2006.

29 **Michael Lechner** : Long-run Labour Market and Health Effects of Individual Sports Activities, Journal of Health Economics, Vol. 28, p.p 173-854, 2009.

30 **Sheffield Halam** : The Economic Impact of Major Sports Events Abase, Study of Sheffield, 2000.

31 **Swart.T, Riley.R, Turco.D.M** : Sport Tourism Economics, Winana State Uinv.United States, 2002.

32 **Tomas. P** : The Duties of the Teacher Towards Programs in Door Sports Activities , Apaper of the Ammal Netting of the Association for the Education of Teachers in Science , Chicago, Llinois University , 2005.

مصادر شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت)

33 - https://Egyption olympic.org/Arabic/About

34 - https://emys.gov.eg/ministry/3g

35 - https:/ ar.wikipedia.pedia.org /wiki

36 - https:/ physical.uobylon.edu-ia

37 - https://ar.m.wikipedia.orq

39 - https://www.uaenoce.ae/olympic.ae

39 - https://acpss.ahram.org.eg/new/3728

ملخص البحث

طبيعة علاقات التنسيق بين " اللجنة الأولمبية المصرية "

و نقابة المهن الرياضية.

(مقال علمي)

أ.د/ كمال الدين عبدالرحمن درويش

أ.د/ حسين عمر أمين السمري

أ.د/ أشرف عبد المعز عبد الرحيم محمد

م.م/ أحمد محمود زبدان

هَدَفَ الدراسة إلى " **تحديد مدى طبيعة علاقات التنسيق بين اللجنة الأولمبية المصرية و نقابة المهن الرياضية** ، و إستخدم الباحثون المنهج الوصفي " الدراسات المسحية و التحليلية و دراسة الحالة " ، و إستخدم الباحثون " المقابلة الشخصية المفتوحة " و التحليل التفسيرى للوثائق و السجلات و المسح المرجعي.

أهم إستخلاصات الدراسة.

يمكن إجمال علاقات التنسيق بين اللجنة الأولمبية المصرية و نقابة المهن الرياضية في النقاط التالية :

- غياب (ضعف / نُدرة .. و غيرها) علاقات تنسيق (بروتوكول / مذكرات تفاهم / تعاون .. و غيرها) بين " **اللجنة الأولمبية المصرية** " و يمثلها **الأكاديمية الأولمبية للقادة الرياضيين** " و " **نقابة المهن الرياضية** يحدث إنفصال بين من يضع السياسات الرياضية و من يطبقها على أرض الواقع ، مما يؤدي إلى إرتباك في الأداء ، و تباين في مستوى الكفاءة ، و يقلل من فرص بناء منظومة متكاملة لتأهيل و صقل و تطوير الكوادر الرياضية.
- تنحصر علاقات التنسيق بين " **اللجنة الأولمبية المصرية** " و يمثلها **الأكاديمية الأولمبية للقادة الرياضيين** " و " **نقابة المهن الرياضية** " في إستخدام ختم الأكاديمية الأولمبية للقادة الرياضيين لإعتماد الشهادة للدارسين.

أهم توصيات الدراسة.

- يجب أن تكون علاقات التنسيق بين **اللجنة الأولمبية المصرية** " و يمثلها **الأكاديمية الأولمبية للقادة الرياضيين** " و " **نقابة المهن الرياضية** " مكتوبة و واضحة و معتمدة و معلنة و موثقة و مفعلة.
- يجب أن توجد علاقات تنسيق بين " **اللجنة الأولمبية المصرية** " و يمثلها **الأكاديمية الأولمبية للقادة الرياضيين** " و " **نقابة المهن الرياضية** " و يتضمن هذا التعاون إعداد خطط تدريب و تأهيل مشترك ، و تنظيم برامج تطوير مهني مستمر، و وضع معايير لإعتماد العاملين في المجال الرياضي.

Abstract

The nature of the coordination relationship between the Egyptian Olympic Committee and the Sports Professions Syndicate.

(Scientific article)

Prof. Kamal El-Din Abdel-Rahman Darwish
Prof. Hussein Omar Amin El-Semry
Prof. Ashraf Abdel-Moez Abdel-Rahim Mohamed
Reshercher. Ahmed Mahmoud Zidan

The study aimed to “determine the extent of the nature of coordination relations between the Egyptian Olympic Committee and the Sports Professions Syndicate.” The researchers used the descriptive approach “survey and analytical studies and case study.” The researchers used “open personal interviews,” interpretive analysis of documents and records, and a reference survey.

The most important conclusions of the study. The coordination relationship between the Egyptian Olympic Committee and the Sports Professions Syndicate can be summarized in the following points ;

• The absence (weakness, scarcity, etc.) of coordination relationships (protocols , memoranda of understanding , cooperation , etc) between the Egyptian Olympic Committee , represented by the Olympic Academy for Sports Leaders, and the Sports Professions Syndicate creates a disconnect between those who set sports policies and those who implement them on the ground . This leads to confusion in performance, disparities in efficiency, and reduces the chances of building an integrated system for qualifying, refining, and developing sports cadres.

• Coordination relationships between the Egyptian Olympic Committee , represented by the Olympic Academy for Sports Leaders, and the Sports Professions Syndicate are limited to the use of the Olympic Academy for Sports Leaders seal to accredit students' certificates.

The study's most important recommendations :

• Coordination relations between the Egyptian Olympic Committee (represented by the Olympic Academy for Sports Leaders) and the Sports Professions Syndicate must be written, clear, approved, announced, documented, and activated.

• Coordination relations must exist between the Egyptian Olympic Committee (represented by the Olympic Academy for Sports Leaders) and the Sports Professions Syndicate. This cooperation includes the preparation of joint training and qualification plans, the organization of continuous professional development programs, and the establishment of standards for the accreditation of sports personnel.